الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان
الجمهورية العربية السورية
أمام الدورة الـ ٥٨
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السفير بسام الصباغ
Ambassador Bassam Sabbagh
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٢ – ٢٦ ايلول ٢٠١٤
فيينا

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن نُهنئكُم وبلدكم الصديق سيريلانكا على انتخابكم رئيساً للدورة الحالية للمؤتمر العام، ونحن على ثقة بأن خبرتكم ستمكّنكم من إدارة أعمال هذا المؤتمر بنجاح، ويسعدني في هذا المجال أن أؤكّد لكم تعاوننا الكامل من أجل إنجاح مهمتكم. كما أودُّ أيضاً أن أعبّر عن شكرنا لسلفكم سعادة سفير جنوب أفريقيا على الجهود التي بذلها في إدارة أعمال الدورة الماضية. ولا بُدَّ لي من أُعرب عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة وفريق الأمانة على الجهود التي بذلوها في التحضير الجيد لأعمال هذا المؤتمر والإعداد لوثائقه.

يسرُني باسم حكومتي أن أرحب بانضمام اتحاد جزر القمر، وجمهورية جيبوتي الشقيقتين، وجمهورية غويانا التعاونية، وجمهورية فانواتو، إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مُتَطَلِّعيْنَ إلى إسهامهم الفاعل إلى جانب الدول الأعضاء في الوكالة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن الجمهورية العربية السورية من أوائل الدول التي انضمتْ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكانت وما زالت ملتزمة بالأهداف والمبادئ السامية للمعاهدة والمتمثّلة في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهي تؤمن بأهمية التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية الذي يزيد من معارف وقدرات الدول الأعضاء ويعود بالفائدة عليها. وقد شهد التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٣، على هذا الالتزام حينما أكّد أن الوكالة لم تجدْ في سورية أي مؤشرٍ على تحريف المواد النووية المعلنة بعيداً عن الأنشطة السلمية.

السيد الرئيس،

لا يزال مجلس محافظي الوكالة من دورة إلى أخرى يناقش بنداً يتعلق بتطبيق اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار في الجمهورية

العربية السورية، والذي أُدْرِجَ عَقْبَ اعتداءٍ إسرائيلي سافر على سيادة الأراضي السورية في انتهاكٍ فاضحٍ لأحكام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والذي كان ينبغي إدانته بقوةٍ من جانب المجتمع الدولي. لهذا نستطيع أن نؤكّد بأن إدراج هذا البند على جدول أعمال المجلس كان خدمةً لأهدافٍ سياسية خاصة وأنه استند إلى معلومات واتهامات لا أساس لها قدمتها دولةٌ معروفةٌ بمواقفها المعادية لسورية.

وعلى الرغم من أنّ الاعتداء الإسرائيلي الآثم استهدف تدمير مبنى عسكري ليس له صلة بأي نشاطات نووية، واعتبرهُ تقرير الوكالة وأقتبس "إنّ عدم تزويد بعض الدول الوكالة في الوقت المناسب بالمعلومات المتعلقة بالمبنى المدمر في دير الزور قد أعاق- وبشكل خطير- الوكالة عن الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الخاص بسورية" نهاية الاقتباس، لكنْ، مع الأسف، اعتمد مجلس المحافظين قراراً مبنيّاً على استنتاجٍ افتراضيٍ واحتمالٍ غير قاطعٍ، بعيداً كل البعد عن الحقائق والأدلة الدامغة، وَسَطَ اعتراضِ عدد كبير من الدول الأعضاء في المجلس على هذا القرار لأنّ هذه الدول كانتْ حريصةً على إبقائه ضمن أروقة الوكالة واستمرار الحوار والتعاون بين سورية والوكالة.

إنّ ما يُؤسف له أنّه، وحتى هذا اليوم، ما تزال تلك الدول تحاول توظيف ذلك الاستنتاج لخدمة مصالحها السياسية واستغلاله لممارسة المزيد من الضغط على سورية بغية ابتزازها، ويمكن ملاحظة ذلك السلوك بوضوح من خلال بيانات تلك الدول واستخدامها لعبارات وتوصيفات تتنافى وآداب التخاطب الدبلوماسي المُتعارف عليه بين الدول داخل المنظمات الدولية.

أودُّ أن أكرّر أمام هذا المؤتمر التزام سورية الكامل بالتعاون مع الوكالة لحلّ جميع المسائل العالقة المتصلة بموقع دير الزور، واستعدادها لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه في دمشق من "خطةٍ للعمل" بين سورية والوكالة.

السيد الرئيس،

إن نجاح المؤتمر العام في دورته الـ ٥٣ في اعتماد القرار GC(53)/RES/17 تحت عنوان "**القدرات النووية الإسرائيلية**"، بَعثَ برسالة واضحة

من المجتمع الدولي تطالب إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية لاتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد عَبّرَ هذا القرار عن استمرار قلق عدد كبير من الدول الأعضاء في الوكالة إزاء امتلاك إسرائيل لقدراتٍ نوويةٍ بعيداً عن أي رقابةٍ دوليةٍ، والتهديد الذي يُشكّله على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، خاصةً إذا أخذنا بالاعتبار السلوك العدواني لإسرائيل في المنطقة وشنّها للحروب ضدّ جيرانها واحتلالها لأراضيهم.

وعلى الرغم من اعتماد المؤتمر لهذا القرار إلاّ أننا لمْ نرَ من إسرائيل سوى الإصرار على التجاهل، كما اعتادت ذلك دائماً مع كل القرارات الصادرة بحقها في مختلف المنظمات والمحافل الدولية، وما يُؤسفُ له أنّ بعض الدول الأعضاء الفاعلة وبينها دولٌ نووية تمارس ازدواجية واضحة في المعايير، وذلك عندما ترفع راية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار من جهةٍ، وفي ذات الوقت تَغُضُّ الطرف عن هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بالقدرات النووية الإسرائيلية، ناهيك عن قيام تلك الدول بدعم ومساعدة إسرائيل المستمرة في تطوير تلك القدرات مخالفةً بذلك التزاماتها بموجب أحكام المعاهدة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إنّ جميع محاولات إسرائيل الرامية لحرف أنظار المجتمع الدولي عن خطر قدراتها النووية لنْ تُجديَ نفعاً، تارة حين تلجأُ للخلط المتعمد بين مسؤوليات عدم الامتثال ومسؤوليات عدم الانضمام، وتارة أخرى عبر إقحامها لمسائل سياسية تتصل بترتيبات أمنية أقليمية، أو خطر المجموعات الأرهابية متجاهلةً سجلّها الدولي الحافل في ممارسة أبشع أعمال الاحتلال والقمع والقتل وسفك الدماء وسياسات التهجير والعزل والحصار بحق الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين..

السيد الرئيس،

وفي الوقت الذي أَبْدَتْ فيه جميع دول منطقة الشرق الأوسط استعدادها لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ما تزالُ إسرائيل تواصل تحديها للمجتمع الدولي من خلال رفضها الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار مستندةً في ذلك إلى دعمٍ مطلقٍ من حلفائها.

إنّ وفد بلادي تعاون مع جميع الجهود الرامية لعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ استناداً إلى الولاية المنصوص عليها في قرار الشرق الأوسط للعام ١٩٩٥ ، والوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة للعام ٢٠١٠. لكنْ مع الأسف دَفَعَتْ سياسة المماطلة والمناورة التي اتّبَعها البعض إرضاءاً لإسرائيل إلى عدم عقد المؤتمر حتى الآن. إنّ وفدي يستنكر وبشدة لجوءَ أحد الدول الأطراف الراعية لهذا المؤتمر للإعلان عن تأجيله، دون أي سببٍ سوى تجنيب إسرائيل للانتقاد ودَرْءِ المساءلة الدولية عنها.

السيد الرئيس،

تُوْلي الجمهورية العربية السورية برنامج التعاون الفني للوكالة أهمية كبيرة في الترويج للتطبيقات السلمية للطاقة الذرية وبخاصة المتعلقة بالطب النووي، وإدارة المياه، والتطبيقات الصناعية الأخرى، وكذلك تعزيز القدرات في مجال التنظيم النووي والأمن والأمان النوويين. ونُثَمِّنُ هنا الدور الهام والكبير الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نَشْرِ التكنولوجيا النووية لأهداف التنمية والازدهار في الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من الظروف الخاصة التي تمرّ على سورية فقد تمكّنا هذا العام بفضل الدعم الملموس الذي نتلقاه من إدارة التعاون الفني من تنفيذ بعض مكونات مشاريع التعاون الفني الوطنية التي كانت في حالة جمود خلال العامين المنصرمين. وفي هذا الصدد نَشْكُرُ السيد كواكو أنينغ نائب المدير العام، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ وفريقه على مُتابَعَتِهما المستمرة وجهودهما الحثيثة في دفع عجلة التنفيذ وتذليل بعض الصعوبات.

إنّ الجمهورية العربية السورية تُولي أيضاً اهتماماً كبيراً لتعزيز وتحديث القوانين الناظمة لأمان وأمن المصادر المشعّة والمواد النووية، وقد تمّ وَضعُ المسوّدةِ الأولى للقانون النووي، وسيتمّ خلال الفترة القادمة استكمال إجراءات إقراره تشريعياً.

السيد الرئيس،

لقد تم مؤخراً تجديد اتفاق عراسيا (الاتفاق التعاوني للدول العربية من آسيا في مجال التدريب والتنمية للعلوم والتكنولوجيا النوويين) للمرة الثانية لمدة ست سنوات، وخلال العقد الأول من عمره، تطور برنامج التعاون الفني للاتفاق وازدادت فعاليته ونطاقه. إن حكومة بلادي تدعم الاتفاق وتشارك في أنشطته بفعالية، وما زلنا نستضيف الموقع الدولي للاتفاق كمساهمة عينية لبرنامج التعاون التقني. وفي هذا الصدد، نحث أمانة الوكالة على الاستمرار في دعم هذا الاتفاق لما له من أثر كبير في تعزيز التعاون بين الدول الأطراف وتوطين التقانات النووية إقليمياً.

السيد الرئيس،

لقد استحوذَ مفهوم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة على مساحة هامة من مناقشاتنا داخل الوكالة، وهذا أمرٌ صحيٌ وضروريٌ خاصة عندما يتعلق الأمر بمسألة بالغة الحساسية. إنّ وفدي أخذ علماً بما ورد في الوثيقة التكميلية للتقرير المتعلق بإرساءِ مفهومٍ لتنفيذِ الضماناتِ على مستوى الدولة وتطويره (الوثيقة GOV/2013/38 وتصحيحها). لقد أكّدتْ الوثيقةُ على وجوب أنْ لا يُرتّبَ تطبيق هذا المفهوم استحداثَ أي حقوق أو التزامات إضافية تخصُّ الدولة أو الوكالة، أو إدخال أي تعديل على تفسير الحقوق والالتزامات القائمة، وأنّ الدولَ لنْ تكونَ مُطالبةً بموجبه بتقديم أي معلومات تتجاوز التزاماتها القانونية القائمة بموجب اتفاقات الضمانات الموقعة مع الوكالة. ونُشدِّدُ في هذا الصدد على وجوب عدم تنفيذ الضمانات على مستوى الدولة إلاّ بالحصول على الموافقة الصريحة من قبل الدولة العضو. إنَّ وفدي يُرحّب بنيّةِ الأمانة مواصلة انخراطها في حوار مفتوح مع الدول الأعضاء حول هذه المسألة، وذلك حتى تتَّضِحُ كافة الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم بما فيها: الهدف والغاية المتوخاة من تطبيقه، ونطاق هذا التطبيق، والوفورات الحقيقية التي ستَنْجُمُ عن تطبيقه، وتطبيق

العوامل المحددة للدولة في سياقه، وكيفية جمع المعلومات المتعلّقة بتنفيذ الضمانات من المصادر المفتوحة والأطراف الثالثة وآليات التحقق من صدقيتها، وغيرُ ذلك من المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء في مناقشاتها.

أخيراً، وقبل أن أختم بياني، أَودُّ أنْ أُشيرَ إلى ما أكّدَهُ مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار الأخير الذي عُقِدَ في نيويورك في أيار ٢٠١٠ على طَوْعيَّةِ الانضمام للبروتوكول الإضافي، وما يَتَطَلَّبُهُ ذلك من عدم الخلط بين ما هو التزامٌ قانونيٌ على دولةٍ طرفٍ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقِ الضمانات، وبين أية إجراءاتٍ طوعيةٍ أخرى، بما في ذلك طلبُ الانضمام إلى البروتوكول الإضافي.

مرةً أخرى يتمنّى وفد بلادي لهذا المؤتمر النجاح والتوفيق في أعماله.

شكراً.